

الصحافة تقتل مرتين



رئيس تحرير صحيفة «الوطن» السعودية جمال خاشقجي الذي قدم استقالته الأحد الفائت (أ ف ب)

السياسة الخارجية، كما عُرف أيضاً برؤاه التنويرية المعتدلة والموالية في قراءة المشهد السعودي على وجه العموم. وأذكر هنا ما قاله خاشقجي في حوار مع صحيفة «الشرق الأوسط» بتاريخ 11/5/2005 واصفاً الحكومة بأنها تيار الأغلبية «وهو التيار المعنى بحياة الناس ولقمة العيش. فهو ليس تياراً أيديولوجياً مشغولاً بالتنظير، كالتيار المنظر للبرليته، أو الآخر المنظر لإسلاميته. هذان التياران غير معنيين بسلم الرواتب وتكاليف الدراسة والاستقطاب وبالمسائل الحياتية... ويضيف: «يجب أن نعترف بأن بلدنا في حالة استقطاب، وهي حالة مزعجة. السعودي التجديدي الذي يوصف بأنه ليبرالي يتهم نظيره المحافظ بأنه من أنصار القاعدة. وفي المقابل، يتهم المحافظ مواطنه التجديدي بأنه عميل لأمريكا، وبأنه طابور خامس...» ثم يختم قائلاً: «أنا ضد الحزبية، وأعتقد أننا في بلدنا لا نحتاج فيه إلى ذلك».

وحين استضافت قناة «إل بي سي» جمال خاشقجي لساعتين خلال العام الماضي، لفته في رسالة هاتفية لأنه قدّم نفسه كـ«سلفي». فقال لي في مكالمته لاحقة: «السلفية هي عكس ما صورها لنا البعض... إنها تعني الانفتاح على العالم والأخذ بأسباب التقدم... ورفض احتكار الدين أو التصنيم». وبشأن القدر أن تأتي إقالة خاشقجي - بشكل أو بآخر - بذريعة مقال عن السلفية:

جمال خاشقجي ليس مناضلاً ثائراً، وفي المقابل لم يكن بوقاً أو مدلساً. هو صحفي مهني موالٍ للنظام عن إيمان وصدق، ويؤيد سياسته الخارجية ويتفق ويختلف مع السياسة الداخلية عن تجرد وقناعة. ومع ذلك عانى وصحافته في الآونة الأخيرة من ضغوط جمّة تنهم كتاب الرأي في الصحافة بمحاربة الإسلام والعلماء من أجل إفساد المجتمع. وكانت التقارير التي تصل إلى مكتبه - محالة من جهات رسمية أو شبه رسمية - تتحدث عن مؤامرات هذا الكاتب أو إسقاطات ذلك الكاتب ومقاصده، وكتّاب التقارير هم منبرعون - أو مدعون - بحراسة الإسلام! ولا أفهم خلفية تسلم بعض الجهات لتلك التقارير أو إحالتها، وخصوصاً أن قضايا النشر مناصرة لوزارة الثقافة والإعلام وحدها. والأهم من ذلك أنه لم ينشر في الصحافة السعودية طوال تاريخها - سواء في «الوطن» أو غيرها - رأي يعادي الإسلام، ولكن الانتقادات - المشروعة - التي يوجهها بعض الكتاب إلى بعض الدعاة والتيارات الإسلامية يفسرها أدعياء حراسة الإسلام بأنها هجوم على الكتاب والسنة والدين الحنيف:

وبعد تفاهق هذه الضغوط على الصحافة لدرجة التفكير في إيقافها، اضطر خاشقجي إلى تعيين رئيس جديد لقسم الرأي، معروف بالمحافظة والصرامة، ووجه رسالة إلى كتابه طالبهم فيها بعدم العودة إليه بشأن المقالات التي أصبحت من اختصاص المسؤول الجديد الذي تسبب بدوره في مضايقة العديد من الكتاب بحجب مقالاتهم أو «تهذيبها»، وأصبحت هذه المسألة حديث المجتمع خلال الأسابيع الماضية. وحين ووجه بها خاشقجي في مجلس خاص، قال: «قارئ «الوطن» يركز على قراءة المقالات التي تنتقد الشأن المحلي وتناقشه... أما المقالات التي تقارن بين العلماء - اليوم - ورجال الدين في عصور الظلام بأوروبا وما شابه ذلك، فتستب لنا الكثير من الصداق على الرغم من محدودية قراءتها!» ثم أضاف: «مشكلتنا في «الوطن» أن الانطباع عنها طغت على واقعها، فتمت انطباع تكون لدى البعض بأننا صحيفة شبه معادية، مع أننا لا نتجاوز سقف الصحافة السعودية... لذلك فإننا حين ننشر بعض المقالات تقوم الدنيا ولا تقعد... فيما ترم المقالات الشبهية بهدوء في الصحف الأخرى».

على كل حال، هذه الضغوط ليست ابنة أيام أو أسابيع. فشائعات الإقالة وحقيقة الضغط طاولت الرجل منذ العام الماضي على أثر نشره لقاءً مصوراً مع أميرة الطويل، حرم الأمير الوليد بن طلال، ويرجح أن جهة عليا في البلاد أوقفت قرار الإقالة. وراجت بقوة شائعة مماثلة على أثر تصريح مسؤول بارز بان صحيفة «الوطن» «سيئة» لأنها تنتقد في مقالاتها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ولكن هذه الشائعة وُدت في مقال كتبه خاشقجي بالترزامن

إن الحوادث السابقة تدفعنا إلى التساؤل عن دور الصحفي ودور المثقف اللذين لا يمكن أن يعاملا كموظفي دولة. فمن حق الصحفي وحق المثقف أن يحتفظا بمسافة معينة عن النظام السياسي، تكفل للصحافي موضوعيته أو حياده من جهة، وتحفظ للمثقف استقلاله من جهة أخرى. وفي المقابل، من الواجب على الصحفي والمثقف احترام ظروف العمل السياسي التي تخضع لتوازنات المجتمع والظروف الدولية وتقلب المصالح، دون أن يخضعوا لتلك المعايير التي تختص بالسياسي دون غيره.

لقد قال الملك عبد الله - حين كان ولياً للعهد - في افتتاح المنتدى الأول للحوار الوطني: «أسلوب الإقناع ومخاطبة العقل أفضل من أسلوب المنع والحجب... واختلاف الآراء وتعدد تنوع الاتجاهات وتعدد المذاهب أمر واقعي في حياتنا وطبيعة من طبائع الناس... الحاجة أصبحت ماسة وملحة لأن نفكر معاً في أساليب جديدة لحماية ديننا ومواطنينا في إطار حوار هادئ ومنطق سليم يرتكز على تبيان الحجة واحترام الرأي الآخر وإتاحة الفرصة لتبادل الرأي والمناقشة».

ولعلي أقرأ هذه الكلمة في بعدها السياسي، بأن النظام يقف في موقع الحكم المحايد بين التيارات الفكرية المختلفة التي لا يحق لأي منها الزعم بامتلاك الحقيقة أو الحصانة من النقد. والأهم ألا تدعي تلك التيارات وكالتها الحصرية للحديث باسم الإسلام أو المصالح العليا للوطن. ولو أسقطنا الكلمة على دور «الصحافي» و«المثقف» فنحن نتحدث عن حقهما المأمول في ألا يكونا أبواقاً للنظام ولا خصوماً له.

لو أقبل خاشقجي أو أُجبر على الاستقالة بسبب انخفاض التوزيع أو تردّي علاقته بالفريق التحريري والإداري مثلاً، فلا أحد يمكنه أن يلوم إدارة «الوطن» على قرارها، ولكن الإدارة ذهبت إلى خيارها لأسباب أخرى، مما يستدعي تفاعلاً مختلفاً ينسحب على الكاتب إبراهيم الأبي، الذي تعرّض للإيقاف عن الكتابة كما يبدو.

أتذكر مقولة للصحافي المصري مصطفى أمين يقول فيها: «الحاكم يجعل الصحافة حذاءً في قدمه إن كبلها وحجر عليها.. ويجعلها تاجاً فوق رأسه إن تعامل معها كمنبر حرّ ومتنوع، فإذا كانت الصحافة تاجاً باهى بها بين الأمم... أما إذا كانت حذاءً فهي محل احتقار الجميع».

السؤال الموجه الآن: أي صحافة نريد؟ هل نريد صحافة منفتحة وشجاعة ومستقلة ومؤثرة كما صرح الملك عبد الله في أكثر من مناسبة، أم نريد العودة إلى صحافة وزير الإعلام الأسبق علي الشاعر، الذي عسكر الإعلام وانحصرت هموم صحافته في «النظافة من الإيمان» و«التأثير السلبي للأفلام والمسلسلات» و«خطورة المخدرات»؟

كما ترتبط الصحافة ارتباطاً أصيلاً بنقل الخبر وصناعته وتحليله، فإنها ترتبط عضوياً بمفهوم النقد. أما الحديث عن «تقديم النماذج المشرفة» أو الربط بين النقد و«ثقافة الإحباط»، فإنه يجذبنا إلى فكر العلاقات العامة أكثر من أي شيء آخر، مع التأكيد أن الصحافة كفكرة وصناعة لا تعادي «ثقافة الأمل» أو النصف الممتلئ من الكأس... ولكن الأصل والمنهج هو النقد أولاً وداخلياً، وحين نتحدث عن النقد فإننا نتحدث عن الحوار.

لقد أحدثت «الوطن» منذ انطلاقتها قبل قرابة العشر سنوات نقلة حقيقية في الصحافة السعودية عززت مفاهيم «النقد» و«الحوار»، ودعمت المشروع الإصلاحى للملك، وأسهمت عبر كتابها وفريقها التحريري - ومنهم خاشقجي - في دور توعوي وتنويري لا ينكره إلا جاحد أو ضيق الأفق. وأتساءل اليوم في ظل مؤشرات متعددة هل ستتحول «الوطن» إلى أقف مقاماً أمام قصة معروفة للصحافي المصري مرسي الشافعي، الذي كلفه الرئيس الراحل أنور السادات برئاسة تحرير مجلة «روز اليوسف» لتنظيفها من اليساريين والمنتقدين - على حد وصف السادات - وحين عاد الشافعي إلى الرئيس بعد سنة أشهر من «التنظيف» وسأله عن رأيه في المجلة، أجاب الرئيس: «أسف يا مرسي... ما بقتش أقرأها!»

* صحافي سعودي

مقالان ينتقدان الفكر السلفي وفتاوى ابن تيمية تسببا بإقالة خاشقجي الأولى والثانية

نلاحظ في كتاب «يا زمان الخليج» للصحافي البحريني خالد الدسام - الصادر عن دار الساقي الملك عبد العزيز زار السينما في البحرين وأعجب بها ووصفها بأنها من إنجازات البحرين الحضارية التي تستحق أن تزار وفق تصريحاته للصحافة البحرينية آنذاك. وفي المقابل، تلغى جميع المناشط السينمائية في المملكة بناءً على قرار رسمي صدر العام المنصرم.

ولو فحصنا قضية أكبر، مسألة ولاية الأمر بين الأمراء والعلماء نجد د. عبد الله التركي يصرح في لقاء العلماء المفتوح مع الملك عبد الله - كان ولياً للعهد - بعد أحداث أيلول/سبتمبر 2001 بأن ولاية الأمر في البلاد للأمراء والعلماء، ليرد عليه الأمير تركي الفيصل في صحيفة «الشرق الأوسط» بتاريخ 20 كانون الثاني/يناير 2002 بلغة جمعت بين الحزم والحسم حيث قال إن ولاية الأمر للأمراء وحدهم، أما العلماء، فمستشارون فقط. وبعدها تعزز الشعور بأن رأي الأمير تركي الفيصل يعبر عن الاتجاه الرسمي عبر تأييد أكثر من كاتب لمقاله، ثم إعادة وجهة نظره في طروحات بعض الكتاب عبر مناسبات مختلفة.

واعتمدت - كما اعتقد غيري - أن مسألة ولاية الأمر محسومة حتى نُشر تصريح الأمير سلمان بن عبد العزيز في 2 أيار/مايو 2010 أثناء تخريج دفعة من طلاب جامعة الإمام: «أيها الإخوة لقد بدأت هذه الجامعة من المعهد العلمي في عهد الملك عبد العزيز رحمه الله، وكان تحت إشراف والدنا الشيخ بن إبراهيم رحمه الله، والحمد لله هنا الاستمرارية من إمامنا محمد بن سعود والإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب نرى الآن هذه الدولة التي يقودها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ومفتينا الشيخ عبد العزيز حفيد الشيخ محمد بن عبد الوهاب».

ومن وجهة نظري، فإن الحديث عن قيادة الملك والمفتي للدولة جاء في سياق الحديث عن جامعة الإمام، ولعل صياغة صحيفة «الرياض» للتصريح لم تكن دقيقة أو لم تشرح أبعاده التي - على الأرجح - لا تصد المحافة مع الاتجاه الأصل «الولاية هم الحكام وطاعتهم واجبة، أما العلماء، فهم مستشارون» وفق نص الأمير تركي الفيصل على أساس حفظ القيادة السياسية لأصحابها، والإشارة إلى الدور العلمي للمفتي وما يمثله.

مع نشر صورة له مع ذلك المسؤول في صدر الصفحة الأولى بالصحيفة. وأخيراً... طفت على السطح قبل أسابيع قليلة شائعة إقالة أخرى بعدما نفت وزارة الداخلية نبأ إطلاق رصاص من مجهولين على المبنى الرئيسي لصحيفة «الوطن».

وعلى الرغم من التوجه الجديد للصحيفة، فإن أصحاب الضغوط أو المتأثرين بها لم يلاحظوا سياسياً أن خاشقجي زايد مرة تلو مرة على بعض المواقف الرسمية (كما في موقفه من تأجيل الدراسة بسبب انفلونزا الخنازير، وقراءته لأسباب كارثة السيول في جدة). وزايد أيضاً من الناحية الفكرية في مقالات متعددة أكد فيها أن السعوديين - وهو منهم - كلهم أو معظمهم ينتمي إلى التيار السلفي... إضافة إلى الإشادة بالقرارات الرسمية الداخلية وانتقاد خصوم السياسة السعودية الخارجية. ومع ذلك، لم تنتخب إدارة «الوطن» - وربما تكون معذورة - إلى تسرب مقال إبراهيم الأبي من مقص الرقيب، ليتلقى خاشقجي اتصالاً عاصفاً بعد يومين من النشر يُطلب منه فيه «تقديم الاستقالة فوراً». وللأسف، من الواجب أن نقدر هنا أن رئيس قسم الرأي أبدى استعداده لتقديم الاستقالة اعترافاً بتقصيره في أداء دوره المطلوب.

إذا افترضنا أن مهمة الصحافي هي تأييد الرأي الرسمي فقط، وهو افتراض شائن، فسيلوم البعض خاشقجي على ضعف قراءة الظرف السياسي أو الاجتماعي. ولكن الظرف السياسي أحياناً يدفع المراقبين إلى الحيرة والارتباك حيال بعض القضايا.

على صعيد الموقف من الاختلاط، كمثال، فإننا نقرأ تصريح وزير الداخلية في صحيفة «الرياض» بتاريخ 9 نيسان/أبريل 2007 نقلاً عن حوار المفتوح مع الإعلاميين والأكاديميين: «إن فكرة فصل المرأة عن الرجل أمر غير صحيح، فالاجتماع مكون من رجال ونساء... والنساء أمهاتنا وأخواتنا وزوجاتنا وبناتنا... إذا لماذا نجعل المرأة شيئاً والرجل شيئاً آخر؟... فلنأخذنا يعمل وفق قدرته واستطاعته... وهذا هو الشيء المطلوب... وأرجو أن لا نركز مفهوم الفصل في مجتمعنا». وفي المقابل، نقرأ تصريح الأمير خالد بن طلال بن عبد العزيز على هامش معرض الكتاب الأخير في الرياض، وهو ينقل عن وزير الداخلية أيضاً في 4 آذار/مارس 2010 توجيهه بإيقاف الاختلاط في المعرض، لتقوم وزارة الثقافة والإعلام بنفي هذا التوجيه، وحجب الموقع الإلكتروني الذي بث الخبر!

وقبل أسابيع قليلة، نشرت وكالة الأنباء السعودية (واس) قرار إقالة الشيخ أحمد الغامدي - أحد الذين جاهروا بإباحة الاختلاط - من منصبه في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وخلال سويغات قليلة، يُلقى القرار ويُسحب الخبر من الوكالة، والسؤال: إذا كانت السلطة السياسية تتجه إلى موقف إيجابي إزاء الاختلاط - وهو التصور السائد والأقرب إلى الصحة - فلماذا أقيل الغامدي من الأساس؟ أما لو كان موقفها سلبياً، فلماذا ألغى قرار الإقالة؟ وإذا انتقلنا إلى الموقف من السينما، فإننا